

رقم المعاملة / عقد بيع مساومة
مقسط اسكاني

الموافق / /

أنه في يوم

تم الاتفاق بين كل من:

أولاً: بنك وربة (ش.م.ك):-

ثانياً: السيد/ السادة

بطاقة مدنية رقم

عنوان المنزل م:

ثالثاً : السيد/ السادة

بطاقة مدنية رقم

عنوان المنزل م:

عنوان المراسلات: منزل عمل

(طرف أول – بصفته دائن – بائع)

(طرف ثاني –بصفته مدين – مشتري)

- جهة العمل :

- الوظيفة :

الهاتف:

(طرف ثالث – بصفته ضامنا متضامنا)

- جهة العمل :

- الوظيفة :

الهاتف:

تمهيد :

لما كان الطرف الأول يتعامل طبقاً لنظامه الأساسي وفق الشريعة الإسلامية الغراء ، حيث يمتلك المبيع المبين أوصافه في هذا العقد وكان الطرف الثاني يرغب في التعامل معه بشأنه وفقاً لنظامه الأساسي وقد وافق على الخطوات التنفيذية لإجراء بيع المساومة الأجله وبما أن الطرف الثالث قد قيل بأن يكون ضامناً متضامناً مع الطرف الثاني في تنفيذ هذا العقد وما يترتب عليه.

لذلك فقد أقر الأطراف الثلاثة بأهليتهم للتعاقد والتصرف واتفقوا على ما يلي:-

1- يعتبر التمهيد أعلاه وطلب التمويل المرفق وأية مستندات مكملة أو ملاحق مرفقة يشار إليها في هذا العقد جزء لا يتجزأ منه ومتمما له.

2- الغرض من هذا التمويل هو

3- ويتعهد الطرف الثاني باستخدام التمويل محل هذا العقد في الغرض الذي منح من أجله ، كما يتعهد بتقديم المستندات الدالة على ذلك في موعد أقصاه سنة من تاريخ هذا العقد، وسيقوم الطرف الأول بمتابعة الطرف الثاني بشكل دوري للتأكد من ذلك .

4- باع الطرف الأول للطرف الثاني - القابل لذلك - المبيع المبين أوصافه كالتالي:

المبيع	التفاصيل

5- يقر الطرف الثاني بأنه متفق مع الطرف الأول (البائع) على إسقاط ضمان العيب الخفي عن كاهل الطرف الأول الذي لا يضمن كذلك التعرض

الذي قد يصدر من الغير للمشتري (الطرف الثاني) في المبيع أيأ كان سببه ومداه ولا استحقاق هذا المبيع على أي وجه من الوجوه أيأ كان سببه

لأن الطرف الثاني اشترى المبيع وهو ساقط الخيار ويقر الطرف الأول أنه يحيل إلى الطرف الثاني كافة حقوقه لدى المورد الأصلي للمبيع في

خصوص ضمان العيب أو الاستحقاق أو التعرض ويخوله بذلك حق الرجوع مباشرة على المورد إعمالاً لمقتضي هذا الضمان قانوناً.

6- تم هذا العقد لقاء ثمن إجمالي قدره دك (فقط)

..... دينار كويتي لا غير.

اتفق على سداده على الوجه التالي: مبلغ دك يسدده الطرف الثاني عند التوقيع على هذا العقد. باقي الثمن وقدره

..... دك (فقط)

دينار كويتي لا غير).

اتفق بأن يتم سداده على أقساط دفعات شهرية عددها قسطاً وفقاً للاتي:

أ	أقساط شهرية متتالية	من القسط - القسط	قيمة كل قسط	دك
	تاريخ استحقاق القسط الاول			
		من القسط - القسط	قيمة كل قسط	
				نسبة القسط من صافي الراتب الشهري أو الدخل الشهري المستمر:
ب	القسط الأخير: يستحق بتاريخ:	دك		قيمة العائد: يتم استيفائه من خلال القساط الشهرية للعميل خصماً من حسابه

7- يفوض الطرف الثاني الطرف الأول ويوكله باستقطاع قيمة الأقساط الشهرية و/أو أية أقساط متأخره فور إيداع الراتب و/أو أية مبالغ أخرى بالحساب البنكي رقم حساب العميل فرع رقم الفرع أو من أية حسابات أخرى بإسم الطرف الثاني لدى الطرف الأول، كما يفوض الطرف الثاني نظيره الأول في تكليف جهات عمله باستقطاع الأقساط و/أو تحويلها للطرف الأول وذلك حتى إستيفاء كامل ثمن المبيع، ويظل هذا التعهد قائماً لتعلق حق البنك به حتى بحالات الهلاك الكلي أو الجزئي أو تلف و/أو ضياع المبيع أو إتيان ما من شأنه الإنتقاص من طبيعته أو إيقاع الحجز عليه من قبل الغير.

8- يقر الطرف الثاني بأن الالتزامات المالية الشهرية (الاستهلاكية والمقسطة) المترتبة عليه للشركات التجارية والاستثمارية الأخرى والبنوك الكويتية بالإضافة إلى الإلتزام المنوط به بموجب هذا العقد لا تتجاوز 40% من صافي الدخل أو الراتب الذي يحصل عليه شهرياً وذلك حال كونه على رأس عمله عند تحرير هذا العقد أو 30% من صافي الدخل الشهري حال كونه متقاعداً عند تحرير هذا العقد وأن لديه القدرة على سداد جميع هذه الإلتزامات كما يقر بتحملة مخالفة ذلك للحقيقة، كما يوافق الطرف الثاني بتفويض بنك وربة بأن يقوم بتزويد الجهات الخاضعة للقانون 53 لسنة 1999 وشركة شبكة المعلومات الانتمائية (CI-Net) أو أية جهات رسمية أخرى بالمعلومات والبيانات التي تطلبها عن هذه العملية أو أية عمليات أو معاملات أخرى تمت لصالحه أو يكون طرفاً فيها.

9- لا يحق للطرف الثاني أن يتأخر لأي سبب في دفع الثمن بالكيفية الموضحة في هذا العقد كما لا يحق للطرف الثاني أن يتأخر في دفع الأقساط المقررة عليه، وفي حالة تأخره عن دفع قسطين متتالين أو أي جزء من القسط أو في حالة مباطلته أو امتناعه عن الدفع تحل باقي الأقساط فوار دون تنبيه أو إنذار أو إجراءات ويحق للطرف الأول في هذه الحالة أن يرجع على الطرفين الثاني والثالث متضامين لاستيفاء كامل المديونية دفعة واحدة وذلك بكافة الطرق القانونية مع تحملهما الرسوم والمصروفات الفعلية وأتعاب المحاماة واية مبالغ أخرى يتكبدها الطرف الأول في سبيل تحصيله حقه.

10- يقر الطرف الثالث أنه ضامن متضامن مع الطرف الثاني في تنفيذ جميع بنود هذا العقد وفي الوفاء بما يترتب عليه من التزامات.

- 11- يقر كل من الطرفين الثاني والثالث أن كافة البضائع والودائع والمبالغ والأرصدة والمنقولات والأسهم المستحقة أو التي تستحق لهام أو لأي منهما والتي تكون تحت يد الطرف الأول بأي صفة تعتبر مرهونة للطرف الأول رهناً حيازياً ويحق للطرف الأول في حالة استحقاق أي قسط من أقساط الثمن أو جزء منه أو في حالة حلول كامل الثمن أن يحبس ما يكون تحت يده وأن ينفذ عليه وفق أحكام الرهن الحيازي.
- 12- يقر كل من الطرفين الثاني والثالث بأنهما يفوضان الطرف الأول ويوكلائه في إجراء المقاصة فوراً بين مستحقاته بموجب هذا العقد وما يكون لأي منهما من ودائع أو مبالغ في الحسابات الدائنة المفتوحة لدى الطرف الأول أو تفتح مستقبلاً تحت أي اسم وبأية صفة وذلك دون قيد أو شرط ودون تنبيه أو إنذار أو اتخاذ أي إجراء آخر، كما يفوض الطرفان الثاني والثالث - الطرف الأول - بأن يحبس مقدماً ما يستحق له من أقساط مؤجلة وأن يحتجز قيمتها من مجموعة الرواتب أو الأجر المدفوعة لهما أو لأي منهما مقدماً نظير الإجازات الصيفية والسوية أو ما شابه ذلك وأن يقوم بخصم ما يستحق له منها في تاريخ استحقاقه .
- 13- يقر كل من الطرفين الثاني والثالث بأن باقي أقساط الثمن تحل جميعها فوراً وبغير حاجة إلى تنبيه أو إنذار أو اتخاذ أي إجراء - وذلك علاوة على الحالات المنصوص عليها في هذا العقد - في حالة وفاة أي من الطرفين الثاني والثالث أو فقد أهليته أو إفلاسه - ويجوز إذا أفلس الطرف الثالث أو فقد أهليته أن يقوم الطرف الثاني خلال أسبوع بتقديم كفيل ضامن متضامن آخر ملئ يقبله الطرف الأول ويوافق عليه.
- 14- من المتفق عليه بين الطرفين أن ثمن المبيع الوارد بالبند الرابع من هذا العقد لا يشمل أية رسوم أو مصاريف وعلى الطرف الثاني وحده سداد جميع الرسوم والمصاريف التي تطلبها الجهات الرسمية أو تكون من مستلزمات المبيع.
- 15- يتولى الطرف الثاني وحده على نفقته نقل ملكية المبيع لأسمه إذا كان القانون يستلزم ذلك ولا يكون على الطرف الأول سوى تقديم ، المستندات التي تمكن الطرف الثاني من إتمام إجراءات نقل الملكية.
- 16- يعتبر هذا العقد باتاً ونهائياً بمجرد التوقيع عليه ولا يحق للطرف الثاني والثالث العدول عنه بأي حال.
- 17- يقر كل من الطرفين الثاني والثالث بأن عنوانهما الوارد بصدر هذا العقد والأوراق المكملة له يعتبر محلاً مختاراً لهما تصح فيه كافة الإعلانات والأخطارات وانهما يتعهدان بأخطار الطرف الأول عن أي تغيير يطرأ على هذا العنوان فور حدوثه، كما يفوض الطرفان الثاني والثالث - بنك وربة - الطرف الأول - في مراجعة أو مخاطبة الهيئة العامة للمعلومات المدنية في استخراج بيانات العنوان المستحدثة أو أي بيان آخر يتعلق بها.
- 18- يخضع هذا العقد لأحكام القوانين النافذة والأعراف السائدة بدولة الكويت بما لا يتعارض وأحكام الشريعة الإسلامية الغراء وأحكام النظام الأساسي بنك وربة وتختص محاكم الكويت - العاصمة - بنظر النزاع الذي ينشأ بين أطرافه.
- 19- حرر هذا العقد من ثلاث نسخ أصلية لها ذات القوة في الإثبات ويقر كل طرف باستلامه النسخة الخاصة للعمل بمقتضاها.

الطرف الأول	الطرف الثاني	الطرف الثالث
الاسم:.....	الاسم:.....	الاسم:.....
التوقيع:.....	التوقيع:.....	التوقيع:.....